



دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

أ. حليلة خليفة الحصادي

محاضر مساعد/جامعة عمر المختار قسم الاقتصاد

hamilak411@gmail.com

أ. أميرة محمد إسماعيل

أستاذ متعاون/ جامعة عمر المختار قسم التمويل

Amira211@gmail.com

أ. احمد محمد بن فاند

موجهة/مكتب التوجيه بالمعاهد الفنية والتقنية درنة

Ahmedbenfayd657@gmail.com

Abstract

Through this research paper, we aim to shed light on the conceptual framework small and medium enterprises and the most important problems and obstacles that hinder their development and ensure their development, in addition to addressing how to finance these projects by presenting the most important financing sources used in their financing and the most important financing difficulties that you in light of lack of the proportionality and conventional financing provided by conventional banks, and in the end the discussion of Islamic finance as an alternative to traditional sources in finance small and medium enterprises, especially in light of the diversity and multiplicity of its formulas and mechanisms on the one hand and its treatment of the principles and foundations of the Islamic debt on the other hand.

Keywords: small and medium enterprises, conventional finance, Islamic banks, Islamic finance, Islamic financing forms.





1-1 تمهيد:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم أدوات التنمية المستدامة والتي يهتم بها المسؤولون عن التخطيط بكافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي من أهم الدعائم في عملية تحقيق أهداف الدول، ومما يدل على أهميتها أنها تمثل على مستوى العالم نحو (90-95%) من عدد المشروعات وتوفر ما بين (35-88%) من إجمالي الوظائف وتساهم ما بين (29-44%) من الناتج المحلي الإجمالي (الشلحي، 2005).

وبالرغم من هذه الأهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ألا أنها تواجهها الكثير من العقبات والصعوبات، ويأتي على رأس هذه العقبات مشكلة التمويل، حيث تحتاج هذه المشروعات لمصادر تمويل مختلفة خلال دورة حياتها والمراحل التي تمر بها، لذلك تأتي مسألة تطوير هذه المشروعات وقضية تمويلها في مقدمة الالويات المتعلقة بأعداد السياسات ملائمة لترقية دورها التنموي في البلدان بصفة عامة وعلى وجه الخصوص البلدان النامية لاحتواها الكثير من المشكلات كالبطالة و تباطؤ النمو وغيرها، وبذلك فإن الأمر يستدعي البحث عن صيغ وأساليب تمويل جديدة وتطوير الأساليب القديمة منها، والبحث عن مصادر التمويل المتنوعة التي تتناسب مع طبيعة وحجم وخصائص هذه المشروعات (عدوان، 2016).

وعلى ضوء إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعقد مصادر التمويل التقليدي وعدم ملاءمتها لطبيعة وخصوصية هذا النوع من المشروعات أصبح من الضروري البحث عن بدائل ومصادر تمويلية أخرى تكون ملائمة لهذه المشروعات.

ومن أهم هذه البدائل نجد التمويل عن طريق صيغ واليات التمويل الإسلامي، إذ إن التمويل بالصيغ الإسلامية لا يعتمد على فوائد ثابتة وتتميز هذه الصيغ بقدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة. وليبيا كغيرها من الدول بادرت في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال محاولة ترقيتها وتطويرها واتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تساهم في تقديم الدعم والمساندة لهذه المشروعات.

1-2 مشكلة الدراسة:

تلقى المقدمة السابقة الضوء على مدى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، ومدى أهمية التمويل لهذه المشروعات.

وعليه جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة وتحليل الإشكالية التالية: -

ما المقصود بالتمويل الإسلامي الذي تقدمه المصارف الإسلامية في ليبيا؟ وما هي أهم صيغه المناسبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

1-3 أهمية الدراسة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاع محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تلعب دورا مهما في إنتاج السلع وخلق فرص العمل والمساهمة في الدخل القومي، فقد واجهت هذه المشروعات الكثير من التحديات والعقبات من أهمها اختيار صيغ التمويل المناسبة حيث يعتبر تمويل هذه المشروعات من بين أهم المحاور التي دارت حولها أبحاث الكثير من الاقتصاديات على اعتبار انه تحدى كبير تواجهه هذه المشروعات





في صراعها من أجل البقاء والاستمرار، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أهم مصادر التمويل لهذه المشروعات المتمثل في التمويل الإسلامي ودور هذه المؤسسات في تمويل تلك المشروعات.

1-4 أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو:

- محاولة المساهمة في مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز عقبة التمويل بتوضيح ما يمكن أن يقدمه نظام التمويل الإسلامي لهذا النوع من المشروعات.
- إظهار مدى تنوع نظام التمويل في المصارف الإسلامية، ومدى صلاحيتها للتطبيق في مختلف القطاعات الاقتصادية.
- إثبات مدى ملائمة نظام التمويل في المصارف الإسلامية لتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1-5 مصادر جمع البيانات:

تم الحصول عليه من خلال الاطلاع على ادبيات الموضوع محل الدراسة وذلك من خلال الكتب والدوريات العلمية المتخصصة في هذا المجال.

1-6 الدراسات السابقة:

1- دراسة (الحكيم، 2003) بعنوان: دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة: دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل

تناولت الدراسة دور المصارف الإسلامية الصغيرة، دراسة لدور العقود الإسلامية في التمويل. هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على العقود التي تجربها المصارف الإسلامية والتي تتناسب مع المشروعات الصغيرة، وتوضح الفرق بين الصيغ الإسلامية والصيغ الربوية، وبيان مدى أهمية التمويل وفق هذه العقود.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن لجوء المشروعات إلى سد احتياجاتها التمويلية من خلال الصيغ التي تقدمها المصارف الإسلامية أفضل من لجوئها إلى التمويل بالصيغ الربوية التي تقدمها المصارف التجارية وذلك لما يتوفر في الصيغ الإسلامية من الاستقرار والمرونة، وتحقيق الأرباح للمشروعات الصغيرة.

2- دراسة (عبد الرسول، 2008): بعنوان إدارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان.

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها في لبنان والتعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه نموها كما تهدف إلى تحديد الدور المهم الذي يمكن لهذه المؤسسات أن تلعبه في نجاح الاقتصاد اللبناني.

توصلت الدراسة إلى تعدد المشكلات التمويلية من المشكلات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان وخاصة عقبة الضمانات التي تشكل حجرة عثرة كبيرة في وجه هذه المؤسسات، الموارد البشرية والخبرات المتراكمة تلعب دورا مهما في نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.





3- دراسة (بوزيد، 2010): بعنوان التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث شملت الدراسة ثلاث فصول أولها تناول طبيعة التمويل الإسلامي وخصص الثاني لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما الثالث دراسة ميدانية عن واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تمويل هذه المشاريع التي تمت دراستها تمويل ضئيل ما أدى إلى استنتاج بان دور المصارف الإسلامية في التنمية محدودا نسبيا وان البنوك الإسلامية انتشرت في البلاد وحصرت نظام التمويل الإسلامي في التمويل المصرفي فقط، ويمكن أن تكون الأسواق المالية لها دور في تمويل هذه المشاريع.

4- دراسة (ناصر وعواطف، 2011): بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتركز على تعظيم الاستفادة من صيغ التمويل المصرفية الإسلامية في تنمية هذا القطاع وتعزيز قدرته التنافسية.

وتوصلت الدراسة إلى من أجل تحقيق الأهداف السابقة يتطلب تبني استراتيجية طويلة الأجل للتنمية، كذلك تحسين البيئة الكلية للاستثمار والعمل على الإصلاح المالي وإزالة المعوقات الناتجة عن اختلالات السوق، وتسهيل الإجراءات واستكمال الأطر التشريعية والتنظيمية، وتفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص.

5- دراسة (تمام، 2015): بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة.

تناولت تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصيغ المصرفية الإسلامية. حاولت هذه الدراسة أن تحصر كافة صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكان ذلك من خلال تطرقها إلى مفهوم كل صيغة إذ يمكن إن يكون لهذه الصيغ دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6-6 دراسة (ابو شنب، 2015): بعنوان: دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت الدراسة الى التعرف على دور صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتوسيع انتشارها، وتوصلت الدراسة الى ان عددا من صيغ التمويل الإسلامي تقدم حولا فعالة لتعزيز الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.



2- الجانب النظري

1-2 التعريف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها:

1-1-2 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف الآراء حول وجود تعريف دقيق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يختلف التعريف بين دولة وأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية ومراحل نموها ويمكن إبراز أهم التعاريف الواردة في هذا الشأن كما يلي:
أ-التعريف الأمريكي: - قدم لنا قانون المؤسسات الصغيرة لعام 1953 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وادارتها بطريقة مستقلة حيث يتم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول التالي: -

الجدول رقم (1): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسة الخدمية والتجارية بالتجزئة	من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو اقل

المصدر: إسماعيل مناصريه، نصيرة عقبة، أثر أساليب التدريب الحديثة في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 15، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008

ب- تعريف البنك الدولي: - يعرف البنك الدولي عن طريق فرعه المتمثل في المنظمة الدولية للتمويل، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على ثلاثة معايير هي: - عدد العمال (معيار كمي غير نقدي) عدد الاعمال السنوي (معيار كمي نقدي) مجموع الأصول (معيار كمي نقدي) وبالتالي يتم تصنيف كالاتي: -

الجدول رقم (2): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للبنك الدولي

معيار الحجم	عدد العمال	مجموع الأصول	رقم الأعمال السنوي
المؤسسة المصغرة	اقل من 10 عمال	اقل من 100 ألف \$	اقل من 100 ألف \$
المؤسسة الصغيرة	اقل من 50 عامل	اقل من 3 مليون \$	اقل من 3 مليون \$
المؤسسة المتوسطة	اقل من 300 عامل	اقل من 15 مليون \$	اقل من 15 مليون \$

المصدر: بوقره الصديق، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي، دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1999 - 2006) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009.





دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

أ. حليلة خليفة الحصادي / جامعة عمر المختار؛ أ. أميرة محمد إسماعيل / جامعة عمر المختار؛ ...

ج - تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا: -

عرف قرار رقم (472) لسنة 2009 الصادر عن اللجنة الشعبية العامة " سابقا" المشروعات الصغرى والمتوسطة على النحو التالي: -

المشروعات متناهية الصغر لأتزيد قيمة القرض عن 10، 000 دينار ليبي.

المشروعات الصغرى لأتزيد قيمة القرض عن 1000، 000 دينار ليبي، ولا يزيد عدد العمال عن 25 عامل.

المشروعات المتوسطة لأتزيد قيمة القرض عن 5000، 000 دينار ليبي، ويتجاوز عدد العاملين فيها 25 عامل.

وهذا التعريف يختلف عن تعريف وزارة الصناعة التي عرفت المشروعات الصغرى والمتوسطة على النحو التالي (وزارة الصناعة - 2013): -

المشروعات متناهية الصغر لأتزيد قيمة الأصول الثابتة عن 250، 000 دينار ليبي، ولا يتجاوز عدد العاملين 10 أفراد.

المشروعات الصناعية الصغرى لأتزيد قيمة الأصول الثابتة عن 1000، 000 ولا يتجاوز عدد العاملين 50 فرد.

المشروعات الصناعية المتوسطة لأتزيد قيمة الأصول الثابتة 5000، 000 ولا يتجاوز عدد العاملين 80 فرد.

ومن الملاحظ فان الاختلاف بين التعريفين قد ظهر من خلال اعتماد التعريف الأول على قيمة القروض أما التعريف الثاني فقد اعتمد على قيمة الأصول الثابتة وذلك لتحديد حجم المشروع، كما ظهر اختلاف آخر وهو تحديد عدد العاملين في كل نوع من أنواع المشاريع.

2- خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص يمكن تحديدها في الآتي: -

- سهولة التأسيس والانتشار:

تتميز هذه المشروعات بصغر حجم رأس المال اللازم لتأسيسها إلى جانب قصر الوقت اللازم للأعداد دراسات التأسيس والشروع في تأسيسها، وتتميز كذلك بسهولة تنفيذ المباني وترتيب خطوط الإنتاج من الآلات ومعدات، فضلا عن سهولة تحضير مستلزمات التشغيل من مواد خام ومواد أخرى، كما تتميز بسهولة إجراءات التأسيس وانخفاض المصروفات الإدارية (السهلاوى، 2001: ص303-335).

- خلق فرص العمل:

تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على تقنيات إنتاجية بسيطة وأسلوب إنتاجي يتطلب عمالة كثيرة، بالإضافة إلى ذلك فان معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات فردية أو عائلية وبالتالي يمكن أن تساهم في توفير العديد من فرص العمل المتنوعة للأقارب والكوادر الفنية والحرفية وبذلك فهي أداة جيدة للحد من البطالة (مجلس التخطيط الوطني، 2008).





• استغلال الطاقة الإنتاجية:

تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الغالب باستغلال الطاقة الإنتاجية بها لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفير مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية، وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن وهذا يصاحبه سرعة دوران رأس المال العامل وقصر دورة الإنتاج (الخطيب والرفاعي، 2006).

• سهولة الدخول إلى السوق والخروج منه:

نظرا لانخفاض قيمة رأس المال الثابت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كالألات والمعدات التي يتألف منها خط الإنتاج وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية، فان ذلك يتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة (السهلاوي، 2001).

• جودة الإنتاج:

إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات (الغالبى، 2009: ص28).

• المرونة العالية:

تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية ويقدرتها كبيرة على التغير، هذه الميزة لا تتمتع بها المؤسسات الكبيرة، وذلك لأنها تملك جهازا اداريا وتنظيما أكبر يجعلها اقل قدرة على كشف الأخطار والأخطاء ومعالجتها، هذه المرونة والميزة المهمة هي نتيجة خصوصية مهمة وهي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد صغير من العمال ويجعلها تملك تنظيما بسيطا لا يسمح بتخصص عال (برنوطى، 2005: ص80).

• تدنى مستوى التكنولوجيا المستعملة:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من تكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب استثمارة كبيرا ولأيدي عاملة ذات اختصاص عال مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، لذا فهي تستخدم تكنولوجيا اقل تناسب الظروف المحلية، ولا تحتاج إلى استيراد تكنولوجيا عالية (برنوطى، 2005).

2-1-2 أهمية وأهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة وخاصة في مجال التنمية الذي تسعى كل الدول إليه من اجل النهوض بمجتمعاتها، ويمكن تحديد أهمية هذه المشروعات في الآتي: (درديرة، 2005: ص11)

- تشكل نواة المشروعات الكبرى.
- توفر فرص العمل المتنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.





- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية، وتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
- تستخدم الموارد المحلية بشكل كبير.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات، والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

2- أهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تحقق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الهدف من إنشائها من خلال الآتي: (يعقوبي، 2006)

- تمكين فئات المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تمتلك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المشروعات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

2-1-3 أهم التحديات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا عدة مشاكل وعقبات أهمها: - (سويكر، 2012)

- عدم توفر مستلزمات البيئة الأساسية اللازمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات.
- البطء والتعقيدات في إجراءات منح الترخيص.
- العزوف عن المبادرة.
- افتقار أصحاب المشروعات إلى المهارات الإدارية والفنية.
- عدم وجود تكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة.
- التغيير المستمر في التشريعات والقرارات المنظمة للاستثمار الخاص.
- المنافسة التسويقية.
- التسعير العشوائي للسلع والخدمات.
- عدم اهتمام أصحاب المشروعات ببحوث التسويق.

وهذا بالإضافة إلى ضعف الرقابة في ليبيا وسوء الإدارة ونقش الفساد في مراكز منح التمويلات مما أدى إلى فشل دعم هذه المشروعات.





2-1-4 دوافع الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا:

تتمثل الدوافع الرئيسية وراء الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا بتوفير فرص العمل للباحثين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد التقنية المتوسطة والعلية، وكذلك لتوفير فرص العمل لأصحاب الدخل المنخفضة الذين يرغبون في إقامة مشاريع اقتصادية تساهم في تحسين مستوى دخولهم، ولكن لا يملكون التمويل الكافي لإقامة هذه المشاريع (نور الدين وآخرون، 2017).

كذلك يساهم الاهتمام بتنمية وتطوير هذه المشروعات أنها تساهم وبشكل كبير في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد القومي.

وبالتالي يمكن التخلص من الاعتماد الكامل على المورد الوحيد النفط، كذلك إقامة هذه المشروعات من شأنه استغلال الموارد المحلية وأحداث التنمية المكانية للمناطق الريفية والنائية، والمساهمة في تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تبنى المشروعات التي تعتمد على الأفكار الجديدة.

2-2 تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

2-2-1 تعريف التمويل وأهميته

1- تعريف التمويل:

يمكن إبراز مفهوم التمويل من خلال الآتي: _

التعريف الأول: هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة (الشيخي، الحزاوي، 199: ص20).

التعريف الثاني: يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأسمال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك (عجام، 2001: ص31).

2- أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:- (خوني، حساني، 2008: ص96)

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل القومي.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة والمحافظة عليها من خطر الإفلاس والتصفية.





2-2-2 أنواع التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- أنواع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يقسم أنواع التمويل على أساس عدة معايير نذكر أهمها: - (كروشي، 2014: ص64)

- تقسيم التمويل على أساس المدة الزمنية كالآتي: -
- تمويل قصير الأجل: يقصد بها تلك الأموال التي لأتزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة.
- تمويل متوسط الأجل: ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمالاً للأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل استردادها كإجراء الآلات والمعدات.
- صبغة الاستثمار طويل الأجل والتي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد عن خمس سنوات فما فوق.
- تقسيم على أساس الغرض من استخدامه: -
- تمويل الاستغلال: يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال التي خصصت لمواجهة النفقات التي تترتب عنها إنشاء طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية.
- تقسيم على أساس مصدر الحصول على الأموال: -
- تمويل داخلي: وهو الشكل المفضل لتمويل المؤسسات حيث يتمتع بسهولة استخدامه.
- تمويل خارجي: تلجأ إليه المؤسسة لتمويل احتياجاتها إلى المدخرات المتاحة في السوق المالي أو البنوك عن طريق القرض.

2- مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة مصادر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي: - (حداد، 2006: ص07)

- مصادر التمويل التقليدي: تتمثل فيما يلي: -
- التمويل الذاتي (الداخلي): ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، ففي الغالب يتم التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المؤسسة، أو اللجوء إلى بعض الأصدقاء أو المعارف كشركاء.
- التمويل الخارجي: وهي الأموال التي يتم الحصول عليها من خارج المؤسسة وهي نوعين: أما تمويل من السوق غير الرسمي والذي يتم من خلال قنوات تعمل خارج إطار النظام القانوني الرسمي للدولة، أو تمويل عن طريق السوق الرسمي أي في إطار قانوني ويتمثل في الاقتراض من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية.
- مصادر التمويل البديل (البنوك الإسلامية): -
- وهي مصادر تمويلية التي تلتزم في نشاطاتها وتعاملاتها المختلفة في تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية من عدل وإنصاف في المعاملات دون الاستيلاء على حقوق البعض لحساب البعض الآخر.



2-3 التمويل الإسلامي بديل للمصادر التقليدية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

2-3-1 محدودية التمويل التقليدي:

إن المصارف التقليدية القائمة على معدل الفائدة مسبقا تتميز بمحدوديتها في إتاحة الحجم المناسب من التمويل الذي تتطلبه خصوصية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها وزيادة مكانتها في اقتصاديات الدول النامية عامة والاقتصاد الليبي خاصة، ولعل من أهم المخاطر والآثار الناجمة عن المصارف التجارية التقليدية ما يلي:

- (الخالدي، ب.ت: ص 147-148)

- الآثار المتعلقة بالتكاليف والضمانات: إذا تعتبر مشكلة التكاليف التمويل التقليدي المتمثلة في الفوائد المسبقة ومشكلة الضمانات عائق تحد من مرونة التمويل بالحجم المناسب وتزيد من إرهاق المستثمرين خاصة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالمقبلين على إنشاء هذا النوع من المشروعات أصبحوا يعزفون على التمويل التقليدي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة، وتكاليفه وذلك بسبب شعورهم بعدم القدرة على تحقيق العوائد التي تضمن تغطية خدمات القرض واسترجاع الضمانات.
- الآثار المتعلقة بالصيغ والإجراءات: إن التمويل التقليدي القائم على معدل الفائدة مسبقا لا يتيح مجالاً واسعاً للمفاضلة والاختيار أمام المستثمرين، صنف إلى ذلك الإجراءات الوثائقية والزمنية الطويلة والمعقدة المتعلقة بالحصول على التمويل.
- آثار متعلقة بالحجم: إن آليات النظام المصرفي التقليدي تحابي الأغنياء على حساب الفقراء وخاصة في الدول النامية.
- آثار متعلقة بطبيعة عمل المصارف التقليدية: وتتمثل في تحرج الكثير من المسلمين من التعامل مع المصارف التقليدية وذلك بسبب مخالفة تعاملاتها مع ضوابط المعاملات المالية في الإسلام.

2-3-2 مفهوم التمويل الإسلامي والمصارف الإسلامية

1- تعريف المصارف الإسلامية:

يمكن استعراض بعض التعاريف كما يلي:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسات بنكية تسعى إلى تخلى عن سعر الفائدة، وإتباع قواعد الشريعة الإسلامية كأسس إسلامية للتعامل بينها وبين العملاء، سواء من جانب قبول الودائع أو توظيف هذه الودائع في الاستخدامات المختلفة في النشاط الاقتصادي (الشناوي ومبارك، ب.ت: ص 31).
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات بنكية لا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاء، فالبنك الإسلامي ينبغي أن يتلقى من العملاء نقودهم دون أي الالتزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ورائعهم مع ضمان رد الأصل عند الطلب (يسرى، 2001: ص 259).

2- نشأة المصارف الإسلامية في ليبيا:

يعتبر الجهاز المصرفي الليبي حديث العهد بالمصرفية الإسلامية، لكن هناك توجهات قوية في الآونة الأخيرة لتبني العمل المصرفي الإسلامي من خلال إطلاق نشاط البنوك الإسلامية، داخل السوق الليبي والسماح للبنوك التقليدية القائمة بممارسته أنشطة الصيرفة الإسلامية.





لقد كانت البداية في مصرف الجمهورية، الذي باشر العمل بصيغ التمويل والاستثمار المصرفية الإسلامية، المنتجات المصرفية البديلة منذ بداية 2009، وكان ذلك في إطار إذن مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية العاملة بفتح نوافذ لتقديم التحويلات و الخدمات المصرفية الإسلامية، وفقا للمنشور رقم 2009/09، الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 2009/08/29، بشأن المنتجات المصرفية البديلة كأدوات وصيغ تمويل واستثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وحددها في ثلاث صيغ تمثلت في المرابحة، المضاربة، المشاركة، ولقد أتاح لاحقا المجال لإمكانية التعامل بصيغ أخرى مثل الإجارة، السلم، الاستقاع. (الطرادوالحوتى:2010)

3- تعريف التمويل الإسلامي:

لقد عرف صندوق النقد الدولي مصطلح التمويل الإسلامي على انه يقدم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعده، وتحرم الشريعة تقاضى الربا (الفائدة) وتقديمها، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل التي يعتبرها ضارة بالمجتمع، وبدلا من ذلك يتعين على الأطراف المعنية اقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعاملات التجارية كما ينبغي أن يكون للمعاملة غرض اقتصادي محدد دون المضاربة لا داعي لها، والا تتطوي على أي استغلال لأي من طرفين.

كما عرف على انه التمويل الذي يخضع لمعايير وأسس محددة نظرا لما له من خصائص تميزه عن التمويل التقليدي إذ انه لا يعتمد على الفائدة المسبقة أو الضمانات مثل ما هو حال التمويل التقليدي وهذا ما يتناسب مع خصوصيات وطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- خصائص التمويل الإسلامي:

يتميز التمويل الإسلامي بالخصائص التالية: - (هريان، 2015: ص 47-48)

- عدم استخدامه الفائدة المسبقة والضمانات لتمويل المشروعات.
- تنوع وتعدد آليات وصيغ التمويل الإسلامي، وهذا ما يسمح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باختيار الصيغة المناسبة لها حسب نشاطها الاقتصادي وطبيعتها.
- توجيه التمويل نحو الاستثمار الحقيقي. بمعنى توجيهها للإنتاج وتوزيع السلع والخدمات.
- ربط التمويل الإسلامي للمشاريع الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع عملا بأولويات الاستثمار في الشريعة (الضروريات والحاجيات والتحسينات).
- التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة.

2-3-3 أهمية التمويل الإسلامي وأثاره الإيجابية على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

1- أهمية التمويل الإسلامي:

يسهم التمويل الإسلامي من خلال المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة في تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال جملة من الصيغ المتعددة والمشروعة التي تتناسب مع الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية، حرفية، ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح وتظهر أهمية التمويل الإسلامي من خلال: - (عبادة، ملحم، 2019)





- أهمية التمويل المصرفي الإسلامي في الادخار والاستثمار: حيث تعمل هذه المصارف على نشر السلوك الادخاري ومحاربة الاكتناز وتقوم المصارف بتعبئة المدخرات التي يفترض أن تعيد توظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة.
- أهميته في التوزيع: حيث يساهم عند التطبيق الصحيح للمصرفية الإسلامية إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل.
- أهميته في الاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الإنتاج: وهنا ينبغي أن تكون المشاركة في الربح والخسارة وتحمل المخاطر.
- أهميته في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار (مقاومة التضخم): حيث يعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفه عامة، والاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود.
- أهميته في التقليل من البطالة من خلال التشغيل والحد من البطالة.
- أهميته في التنمية الاجتماعية من خلال زيادة التوظيف، وتعزيز الرخاء الاقتصادي، بالإضافة إلى المشاركة في المؤسسات التي تستهدف الخير للمجتمع كالمؤسسات الصحية والتعليمية والقيام ببعض المساعدات والتبرعات لهذه المؤسسات.

2- الآثار الإيجابية للتمويل الإسلامي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي على التنمية الاقتصادية

التمويل بالمشاركة أكثر ضمان لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمن المعروف أن معدلات فشل المشروعات الصغيرة كبير فالأسباب من قصور الدراسات الاقتصادية ومن قصور الإدارة ونقص في التخطيط، وسوء في القيادة إلى الظروف البيئية وظروف الأسواق كانت المنشأة الصغيرة في مهبط الريح أن أهم ما يترتب عن تطبيق المشاركة في التمويل في إلغاء التكلفة التي تتحملها المشروعات عند التوظيف واستثمار الأموال عن طريق الفائدة الربوية فتصبح تلك التكلفة مادية صفر، وينعكس ذلك على تكاليف إنتاج السلع والخدمات وعلى القدرة الشرائية، ودرجة رواج في السوق مما يؤدي إلى توفير المناخ وتجديد حافز الاستثمار لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (خالدي، 2010)

إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صور متعددة من المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم..... الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات التشغيل لأصحاب المهن وذوي الخبرات في مختلف المجالات، ومن جهة أخرى تتجه الأموال المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة.

نظام التمويل الإسلامي هو أكثر استقرارا ومرونة فهو يوفر المناخ المناسب لخلق ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الإمام.





دور المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا

أ. حليمة خليفة الحصادي / جامعة عمر المختار؛ أ. أميرة محمد إسماعيل / جامعة عمر المختار؛ ...

3: ضوابط ومعايير التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الضوابط والمعايير التي يجب مراعاتها في التمويل الإسلامي وتتمثل في الآتي: (الحكيم،

2003: ص19)

- المعايير الشرعية: تتمثل فيما يلي:
- عدم التعامل بالربا
- تمويل المشروعات مباح شرعا، فلا يجوز التمويل للمشاريع محرما شرعا.
- المعايير الفنية: لا بد من اخذ الاعتبارات الفنية والاقتصادية في الحسبان قبل البدء بالتمويل لاسيما هذه المعايير المتعلقة بالتمويل الاستثماري وأهمها: معايير السلامة المالية والتي تعتمد على القدرة المالية للعميل، قوة مركزه المالي، التعرف على حالة السيولة والتدفقات النقدية، مراجعة وثائق الثبوتية.
- المعايير الإدارية: وتشمل ما يلي:
- معايير متعلقة بالشخص طالب التمويل: من حيث الالتزام الديني، الأمانة، الكفاءة، الخبرة.
- معايير دراسة جدوى المؤسسة: دراسة جدوى المشروع وعناصر النفقات والإيرادات في المشروع، والفترة الأزمنة للاستعادة الأموال المستثمرة.
- معايير المتابعة والإشراف: ويقصد بها متابعة النشاط وتقييمه.
- معايير الضمانات المالية: إن صيغ التمويل الإسلامي لأتطلب ضمانا على الربح والخسارة وإنما يكون الضمان على التعدي والتقصير فيجب التأكد منها.

4: المعايير العامة لقبول مشروع صغير للتمويل الإسلامي

وجب وجود مجموعة من المعايير في ضوئها يتم قبول مشروع صغير بأحد الصيغ الإسلامية وتغطي هذه المعايير جانبين، الأول: الالتزام بالضوابط الشرعية.

الثاني: الجوانب الائتمانية ممثلة في الربحية وتوفر المقدرة على سداد مديونية المصرف (بدران، 2005: ص53-58) ومن هذه المعايير:

- معيار المشروعية: بمعنى أن يكون نشاط المشروع الصغير حلالا طيبا يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- معيار الربحية: بمعنى أن يحقق هذا المشروع أرباحا حتى يمكن العميل من سداد الالتزامات عليه حسب الوارد بدارسة الجدوى وكشف التدفقات النقدية.
- معيار المخاطر: أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضوء الأعراف ويمكن درأها أو التحقق من حدتها بأي أسلوب من أساليب التأمين المشروعة.
- معيار الضمان ضد التقصير والإهمال: بمعنى أن يقوم العميل ببعض الضمانات الممكنة ضد إهماله وتقصيره وتعديه على التمويل وضياح الأموال.
- معيار حق المصرف من المتابعة والرقابة على المشروع: يجب أن يكون هناك اتفاق بين المصرف والعميل على حق الأول في إرسال ممثلين له لمتابعة سير تشغيل المشروع وإعداد التقارير اللازمة.





- معيار الكفاءة الفنية: بمعنى أن يتوافر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع حسب المتعارف عليه بالإضافة إلى توافر القيم الإيمانية والأخلاقية.
 - معيار الخطة الاستثمارية: أن يتفق المشروع مع خطة المصرف الإسلامي الاستراتيجية في الاستثمار ولاسيما من منظور التنمية الاقتصادية.
 - المعيار القانوني: أن يكون العميل كيان قانوني وأهلية للتعاقد.
- وهناك معايير أخرى حسب طبيعة كل مشروع.

2-4 صيغ وأساليب التمويل الإسلامي ومجالات استخدامها وانتقاداتها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

2-4-1 أهم الصيغ المتاحة أمام المصارف الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- من أهم صيغ التمويل الإسلامي التي يمكن أن تستخدم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:
 - بيع المرابحة للأمر بالشراء: ويعرف البيع بالمرابحة للأمر بالشراء بأنه "طلب المشتري من شخص أو مصرف شراء سلعة معينة، وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة، بريح معين عليه، زيادة على رأس المال، ويدفع الثمن نقداً، أو بعد أجل معين، أو مقسطاً على دفعات" (ديه، 2009)
 - صيغة المشاركة: تعد صيغة المشاركة أحد أهم صيغ التمويل الإسلامي، حتى أن المصارف الإسلامية تعرف بمصارف المشاركة.
- وتعرف المشاركة على أنها "تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما متملكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح، وتقسّم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال".
- التمويل بالمضاربة: "هي إن يشترك اثنان أحدهما بماله والأخر ببذنه وعمله، فيدفع صاحب المال ماله إلى آخر ليعمل له في ماله مقابل نسبة معينة من الربح" (أيوب، 2003)
- الإجارة: وعرفها المالكية بأنها "تمليك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض" (حميش وشواط، 2001)
- فعقد الإجارة يكون بين طرفين (المؤجر) والعميل (المستأجر) يستفيد من خلاله المستأجر من حق الانتفاع بأصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ الإيجار.
- بيع السلم: السلم أو السلف هو "أن يسلم عوضاً حاضراً في عوض موصوف في الذمة إلى أجل" (حميش وشواط، 2001) فهو نوع من أنواع البيوع الذي يتفق فيه الطرفان على ثمن السلعة عند التعاقد، وتأجيل تسليم السلعة المببوعة أو الأصل إلى أجل مستقبلي محدد.
- الاستصناع: يعرف بأنه "عقد بين البائع يسمى الصانع، ومشتري يسمى المستصنع، على بيع سلعة موصوفة في الذمة يصنعها البائع بمادة من عنده في مقابل ثمن حال أو مؤجل أو على الأقساط" (بلخير، 2008).
- عقد المزارعة: وتعرف على إنها "دفع الأرض لمن يزرعها، ويعمل عليها والزرع بينهما" (حميش، شواط، 2001).



- عقد المساقاة: على أنها "هي معاقدة دفع شجر إلى من يعمل فيها على أن الثمرة بينهما" (حميش، شواط، 2001).

2-4-2 أمثلة لخيارات استخدام صيغ وأساليب التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة صيغ وأساليب للتمويل الإسلامي متاحة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يتيح لهذه المشروعات فرصة الاختيار بينها على حسب نوع النشاط الاقتصادي حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): الصيغ الإسلامية وأمثلة لخيارات استخدامها في التمويل الأصغر

الصيغة	المجال المناسب	الملاحظات
المشاركة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل	تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية -الأنسب لتمويل الصناعة والزراعة
المضاربة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل التمويل النقدي (احتياجات السيولة)	تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية الأنسب لتمويل الحرفين والمهنيين
المزارعة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل	تصلح لتمويل النشاط الزراعي الأنسب لتحقيق التنمية الريفية
الاستسقاء	تمويل شراء الأصول الثابتة	تصلح لتمويل النشاط الزراعي
المرابحة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل احتياجات رأس المال العامل تمويل تجارة الصادر والوارد	تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات
السلم	تمويل شراء سلع صناعية وزراعية تمويل احتياجات رأس المال العامل التمويل النقدي (احتياجات السيولة)	تصلح لتمويل النشاط الزراعي تصلح لتمويل التصنيع الزراعي
الاستصناع	تمويل شراء الأصول الثابتة	تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية
الإجارة	تمويل شراء الأصول الثابتة تمويل الخدمات (الصحية والتعليمية)	الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات
القرض الحسن	تمويل كل الأغراض	الأنسب لتمويل النقدي
الزكاة والصدقات	تمويل كل الأغراض	الأنسب لتمويل النقدي
الوقف	تمويل شراء الأصول الثابتة	الأنسب لتمويل الخدمات (الصحية والتعليمية)

SOURCE: Islamic research and training institute (Islamic development bank): from work and strategies for development of Islamic micro finance development: challenges and initiatives p16, 2007, may 27, Senegal, Dakar, Islamic



2-4-3 انتقادات صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وجد إن دور المصارف الإسلامية ضئيل مقارنة بالأهمية التي يمثلها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك ما نلمسه من النسب الضعيف للمبالغ التي تستثمرها المصارف الإسلامية في تمويل هذا القطاع ولعل ذلك يعود إلى:

- عدم كفاءة صيغ التمويل المستخدمة حاليا في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي تعد من أهم معوقات التمويل حيث إن صيغ التمويل المستخدمة حاليا قد لا تتلائم بشكل كامل مع خصائص وطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود برامج كافية وتلك البرامج تتمثل في الدعم الكافي لرأس المال المغامر المتمثل في المشروعات الصغيرة.
- عدم توفر الخبرة اللازمة لدى المصرف الإسلامي في تقديم الدعم الفني والمهني للمشروع الصغير، وهو ما نستخلصه من عدم وجود إدارات متخصصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية خاصة بتقديم الدعم الذي تحتاجه هذه المشروعات بمختلف المجالات.
- الضمانات والتي تحد من قدرة المشروع على التمويل عن طريق المصارف الإسلامية وتجعل من هذه المصارف تحجم عن التوسع في تمويل مثل تلك المشروعات.
- الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل الإسلامي في ليبيا مازالت غير كافية، وهذا تحد كبير أمام قطاع التمويل الإسلامي، فصيغ التمويل الإسلامي تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين، لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون إمكانية تطبيقها، وذلك لأن أنظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناء فكريا خاصا مصدره التشريع والفقه، كما إن آليات العمل بها تختلف عن آليات العمل في الأنظمة التي تعتمد سعر الفائدة، الأمر الذي يستدعى ضرورة توافر كوادر مؤهلة تحيط بالقواعد والضوابط التي تحكم عمل هذه الصيغ.
- افتقار التمويل الإسلامي لإلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع.
- المصرف الإسلامي يخضع لرقابة المصرف المركزي الذي يعمل أساسا من خلال نظم وقوانين وضعية ملائمة للمصارف التجارية التقليدية.

3 تجربة المصارف الليبية في التمويل الإسلامي:

لقد تأخرت ليبيا بالانضمام إلى ركب الصيرفة الإسلامية، فلم يلج العمل فيها إلا في عام 2009 الأمر الذي يلقي بمسؤوليته على عاتق المسؤولين من اجل حث الخطى وتعويض هذا الانحسار الزمني.

وتشير البيانات إلى أن عدد فروع المصارف بلغ عام 2012 (14) فرعا إسلاميا وذلك في مصارف (الجمهورية - شمال أفريقيا - الوحدة - الصحاري) بينما بلغت عدد نوافذ الإسلامية العاملة 177 نافذة وذلك في مصرفي (الجمهورية - شمال أفريقيا) للعام نفسه. (عجاج، 2012).

ويمكن القول بان المصارف الإسلامية سيكون لها دور بارز في السوق الليبي، وستساهم في توفير الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فصيغ التمويل الإسلامي تتسم بالتنوع والتعدد، مما يتيح فرصا ومجالات أكثر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أن أساليب التمويل الإسلامي تقوم على أساس دراسات الجدوى





الاقتصادية، حيث يتحول اهتمام التمويل الإسلامي من إدارة للإقراض إلى إدارة للاستثمار ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية (أجبارة، أجبارة 2016).

رغم ذلك فإن المصارف الإسلامية في ليبيا تواجه العديد من التحديات منها عدم توفر في هذه المصارف تقنية معلومات للمنظومات الحديثة المصرفية الإسلامية، كما أن المصارف الإسلامية مازالت تطلب الضمانات ذاتها من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تطلبها من كبار المقترضين، مما يعيق إقبال الأفراد للحصول على قروض المصارف الإسلامية.

وبالتالي فإن النهوض بالعمل المصرفي الإسلامي في ليبيا يتطلب جهدا حثيثا يترافق معه تعديل مجموع المنظومة المالية والنقدية على مستوى البلد، ويجب أن يكون هناك تشريع وأنظمة واضحة مستمدة من شريعتنا الإسلامية ومطبقة بطريقة تكفل سلامة الإجراءات المحاسبية، مما يجعل لهذه المصارف دورا أساسيا في تنمية ونمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- الخاتمة

لقد أصبح الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تزايد كبير نظرا للإدراك الدور المهم الذي تلعبه هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإنعاش الاقتصاديات في مختلف دول العالم، ونجد إن هذه المشروعات تواجه العديد من العقبات التي تحد من تطورها ونموها، ولعل أهم هذه العقبات هو التمويل، حيث تعاني معظم هذه المشروعات من إشكالية التمويل التقليدي، لذلك وجب على هذه المشروعات البحث عن البدائل تمويلية أخرى، وكان التمويل الإسلامي من أفضل هذه البدائل، نظرا لان التمويل الإسلامي أكثر استقرارا ومرونة.

النتائج والتوصيات:

أولاً النتائج:

- 1- تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما توفره من فرص العمل، واستخدام الموارد المحلية، والمساهمة الفعالة في الناتج القومي.
- 2- يعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدم التمويل الإسلامي صيغ تستطيع هذه المشاريع الاعتماد عليها وتعتبرها بمثابة تقنيات تحويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك التجارية.
- 3- التجربة الليبية هي تجربة حديثة، وتحتاج الى الكثير من الدعم من اجل تطوير صيغ التمويل الإسلامي وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- سوف يكون للمصارف الإسلامية مكانه بارزة في السوق الليبي، وستساهم في توفير التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.





ثانياً التوصيات:

- 1- إن استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية عامل أساسي في نجاح أداء البنوك عموماً والبنوك الإسلامية خصوصاً.
- 2- على السلطات الليبية المختصة المساهمة في إنجاح المصارف الإسلامية لما لها تأثير كبير في تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 3- على الدولة الليبية أن تكثف جهودها من أجل تذليل بعض العقبات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمتمثلة في تبسيط إجراءات منح التراخيص، الإعفاء الضريبي، تنظيم العمالة الوافدة، العمل على استقرار التشريعات المنظمة للاستثمار الخاص.
- 4- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقدم كل البيانات، والمعلومات والإحصاءات عن تلك المشروعات، بحيث تكون تلك القاعدة الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في إجراءات الدراسات والبحوث عن تلك المشروعات.
- على المصارف الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها بالمشاركة، وهذا يقتضي استراتيجية تقضي بالتحول من المرابحة إلى المضاربة والمشاركة.
- 6- تدريب الموظفين في البنوك الإسلامية لخدمة المستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم أفضل الخدمات وتبسيط لهم الآليات والصيغ التمويلية المناسبة لمشاريعهم.

المراجع

1. الشلحي، احمد مهذب (2005)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب مخرجات التعليم، ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، ليبيا، ايام 25-27/7.
2. البرغثي، ونيس محمد (2014)، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
3. السهلاوي، خالد بن عبد العزيز (2001)، معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة السعودية، مجلة الادارة العامة، المجلد الواحد والاربعون، العدد الثاني، ص: 303-335.
4. الخطيب، خالد والرفاعي، خليل (2006)، المنشآت الصغيرة في الاردن: اهميتها المعوقات التي تواجهها واساليب تمويلها ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن علي، الشلف، الجزائر.
5. الغالبي، طاهر محسن منصور (2009)، ادارة واستراتيجية منظمات الاعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص: 28.
6. الحكيم، منير سليمان (2003)، دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة: دراسة العقود الاسلامية في تمويل، الأكاديمية العربية، عمان، ص: 19.
7. الشخي، حمزة والحزاوي، ابراهيم (1999)، الادارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص: 20.





8. الشتاوي، اسماعيل احمد ومبارك، عبد المنعم (بدون تاريخ)، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص: 311.
9. الطراد، اسماعيل ابراهيم والحوتي، سالم رحومة (2010)، التشريعات والاجراءات التي تنظم العلاقة بين المصارف الاسلامية والمصرف المركزي: دراسة مقارنة بين الاردن وليبيا، المؤتمر الدولي الثاني حول الخدمات المالية الاسلامية، المركز العالي للمهن الادارية والمالية، اكااديمية الدراسات العليا.
10. ابو شنب، سامح عبد الكريم (2015)، دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الاردن، مجلة كلية بغداد، العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 45.
11. اجبارة، زينب حسن واجبارة، عبد المنعم حسن (2016)، دور المصارف الاسلامية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة البحوث الاكاديمية، العدد 5.
12. ايوب، حسن (2003)، فقه المعاملات المالية في الاسلام، دار السلام للطباعة ونشر والتوزيع، الطبعة الاولى، القاهرة.
13. بدران، احمد جابر، (2005)، التمويل بالمرابحة في المصارف الاسلامية، رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 81، يونيو، ص: 35-85.
14. برونطى، سعاد نايف (2005)، ادارة الاعمال الصغيرة، ابعاد الريادة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، ص: 80.
15. بوزيد، عصام (2010)، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
16. بوقرة، الصديق (2009)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2006)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.
17. بلخير، احمد (2008)، عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة: دراسة حالة في البنك الإسلامي للتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، باتنة، الجزائر.
18. تمام، اسمهان نعيم (2015)، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائرى وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيصر.
19. حداد، مناور (2006)، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، اضاءات من تجربة الاردن والجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومى: 17-18 ابريل.
20. حميش، عبد الحق وشواط، الحسين (2001)، فقه العقود المالية، دار البيادق للطباعة ونشر، الطبعة الاولى، الاردن.
21. خالدى، جديجة (2010)، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، الجزائر، ص: 147-148.





22. خوني، رابح وحسانى، رقية (2008)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص:96.

23. عبادة، ابراهيم عبد الحليم وملحم، ميساء منير (2019)، الاهمية الاقتصادية لتمويل المصرفي الإسلامي في الاردن: دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك.

24. عجاج، جمال احمد (2012) التجربة الليبية في الاصلاح التنظيمي، عرض تقديمي، الشريحة 9، متاح على شبكة الانترنت

<http://idbgf.org/assets/2012/5/2pdf/78f7ldf4-o527-4dl7.83dc-07be0127555b.pdf>

25. عدوان، سارة (2016)، اشكالية التمويل الإسلامي الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

26. درديرة، صالح يوسف (2005)، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ورقة بحثية مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، ليبيا ايام 25-27، ص:11.

27. عقبة، نصيرة ومناصيرية، اسماعيل (2008)، أثر اساليب التدريب الحديثة في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 15، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

28. دية، عبد الحميد (2009)، شبهات وردود على بيع المرابحة للأمر بالشراء: تجربة مصارف الاسلامية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، المجلد التاسع، العدد 2.

29. عبد الرسول، حسن (2008)، ادارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، رسالة دكتوراه في ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

30. عجاج، ميثم صاحب (2001)، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص:31.

31. رحاب، فوزي عبد القادر والفراج، عبد الرزاق الظاهر (2019)، دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد الثامن، يوليو.

32. قاسم، محمد وسويكر، عبد المجيد (2012)، الدور المرتقب للتمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، المؤتمر الأكاديمي للدراسات الاقتصادية والاعمال.

33. كروشى، نور الدين (2014)، سوق الادارة المالية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة بورصة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 11، جانفي، ص:64.

34. مجلس التخطيط الوطني (2018)، الاستراتيجية الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخطة العمل (2008-2018)، طرابلس، ليبيا.

35. مناصريه، اسماعيل وعقبة، نصيرة (2008)، أثر اساليب التدريب الحديثة في تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر.

36. ناصر، سيلمان وعواطف، محسن (2011)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية: بحث مقدم الى الملتقى الاول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرادية، الجزائر، ايام 23-24 فيفري.





37. نورالدين، على ابوبكر وآخرون (2017)، تجربة ليبيا في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة، مؤشر علمي بعنوان: المشروعات الصغرى والمتوسطة، الفرص والتحديات، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها.

38. هريان، سمير (2015)، صيغ واساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات، سطيف، ص: 47-48.

39. وزارة الصناعة (2013).

40. يسرى، عبد الرحمن (2001)، قضايا اسلامية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص: 259.

41. يعقوبى، محمد (2006)، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 / 4، شلف، ص: 45-46.

42. المواقع الالكترونية:

WWW.bltaqi.com/files

WWW.drdawaba.com

<http://www.albayan.ae>

www.mcca.com.au/docs/sharia%20INFO.dos

43. Islamic research and training institute (Islamic development bank): from work and strategies for development of Islamic micro finance development: challenges and initiatives, Dakar, Senegal, may 27, 2007, p16

